



المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل The Scientific Journal of King Faisal University

العلوم الإنسانية والإدارية
Humanities and Management Sciences



Impact of Mandatory Application of International Accounting and Financial Reporting Standards on the Earnings Management Practices of Jordanian Corporations

Nidal Omar Zalloum

Department of Accounting, Balqa Applied University, Al-Salt, Jordan

أثر التطبيق الإلزامي لمعايير المحاسبة والتقرير المالي الدولية على ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المساهمة الأردنية

نضال عمر زلوم

جامعة البلقاء التطبيقية، السلط، الأردن

KEYWORDS الكلمات المفتاحية

accounting conservatism, IFRS, leverage, logistic regression, negative earnings
الأرباح السالبة، الانحدار اللوجستي، التحفظ المحاسبي، الرفع المالي، معايير المحاسبة والتقرير المالي الدولية

PUBLISHED النشر

04/04/2020



<https://doi.org/10.37575/h/mng/1687>

ABSTRACT

The research aims to identify the effect of the compulsory implementation of the international accounting and financial reporting standards (IFRS) on earnings management, e.g. the effect of negative earnings, leverage, growth rate and the accounting conservatism on corporations management profits. In order to achieve the study objectives, content analysis is utilized by designing a specific index that is prepared to measure the extent of corporations' compliance with IFRS. The study sample consists of 102 Jordanian companies. To test the hypotheses of the study, descriptive statistics are utilized, and technical logistic regression is applied to clarify the effect of accounting standards, international financial reporting, negative earnings, leverage, growth rate and accounting conservatism on corporations earnings management. The study shows the lack of corporations' full compliance with international accounting and financial reporting standards. The results of the study also show that the factors of financial leverage and negative earnings positively affect corporations earnings management. Furthermore, the study does not find any significant impact for growth rate and conservatism factors on corporations' earnings management.

المخلص

هدف البحث إلى معرفة أثر التطبيق الإلزامي لمعايير المحاسبة والتقرير المالي الدولية على ممارسات إدارة الأرباح، وبين أثر كل من الأرباح السالبة، والرفع المالي، ومعدل النمو، والتحفظ المحاسبي على ممارسات إدارة الأرباح. لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام أسلوب تحليل المحتوى (المضمون)، من خلال تصميم مؤشر معد لقياس مدى الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة والتقرير المالي الدولية، وبلغت عينة الدراسة (102) شركة مساهمة أردنية مسجلة ببورصة عمان. ولاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام الإحصاء الوصفي، وتقنية الانحدار اللوجستي لبيان أثر كل من معايير المحاسبة والتقرير المالي الدولية، والأرباح السالبة، والرفع المالي، ومعدل النمو، والتحفظ المحاسبي على ممارسات إدارة الأرباح. أظهرت نتائج الدراسة عدم الالتزام الكامل من قبل الشركات بتطبيق معايير المحاسبة والتقرير المالي الدولية، كما أوضحت النتائج أن كلاً من الأرباح السالبة والرفع المالي يؤثران طردياً في احتمالية ممارسة الشركات لإدارة الأرباح، فيما لم تجد الدراسة تأثيراً معنوياً لكل من معدل النمو والتحفظ المحاسبي على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات.

المالية، 2005)، كما حدد الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية أهمية الملاءمة والتمثيل الصادق كخصائص نوعية توفر الثقة في المعلومات المتوفرة بالقوائم المالية للمساعدة في عملية اتخاذ القرار (Callao and Jarne, 2010; Houque et al., 2012; أبو نصار وحميدات، 2013)، وما يحققه ذلك من تحسين الشفافية في الإجراءات والممارسات الواردة في القوائم المالية (Barth et al., 2008; Hunton et al., 2006; Leventis et al., 2011)، مما جعل للإفصاح عن المعلومات المحاسبية دوراً رئيساً في الحد من التأثير على ممارسات إدارة الأرباح (Riahi and Ben Arab, 2011).

وحول موضوع جودة المعلومات المحاسبية، فقد أثارت بعض الدراسات جدلاً حول ضرورة اعتماد معايير المحاسبة والتقرير المالي الدولية كشرط للحصول على المعلومات ذات الجودة العالية، كما أشارت بعض الدراسات الأخرى أنه توجد عوامل قد تؤثر على جودة المعلومات المعروضة في القوائم المالية مثل الأرباح السالبة أو الخسائر (Marra et al., 2011; Aubert and Grudnitski, 2012; Houque et al., 2012; Marra et al., 2011; Riahi and Ben Arab, 2011; 2012; 2012; Rudra and Bhattacharjee, 2012; Tsipouridou and Spathis, 2012; ومعدل النمو (Houque et al., 2012)، والتحفظ المحاسبي (أحمد، 2011; Rudra and Bhattacharjee, 2012).

1. المقدمة

تعرض أخلاقيات الأعمال التجارية لهجوم شديد؛ نظراً لما تواجهه الشركات من حالات إساءة استخدام المفاهيم والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها (Rudra and Bhattacharjee, 2012)، مما سبب أزمة ثقة بين الإدارة والمساهمين؛ نتيجة ممارسات الإدارة لأساليب وممارسات غير أخلاقية بواسطة المحاسبين لإظهار القوائم المالية بشكل مخالف للحقيقة بما يحقق مصلحة الإدارة على حساب المساهمين (Fama, 1980; Fama and Jensen, 1983)، وهو ما يعرف بإدارة الأرباح، والذي تكون غايته التلاعب بأرباح الشركة (تمهيد الدخل) باتجاه أهداف محددة مسبقاً (Mulford and Comiskey, 2002)، ولما كانت إدارة الأرباح تثير القلق حول الملاءمة والتمثيل الصادق للقوائم المالية (Barth et al., 2008; Rudra and Bhattacharjee, 2012)، ظهر اعتقاد أن الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية يعمل على التقليل إلى حد كبير من القدرة على الانحراف في السلوك الانتهازي للإدارة (إدارة الأرباح) من خلال توفير خيارات محدودة أمام المحاسبين تقيد من نطاق الأحكام الذاتية وتحد من قدرة الإدارة على التصرف بانتهازية (Ball et al., 2003; Dao, 2005; Ball, 2006; Daske et al., 2008).

وفي الأردن ألزمت التشريعات الشركات المدرجة في بورصة عمان بإعداد قوائمها المالية وفقاً لمعايير المحاسبة والتقرير المالي الدولية (هيئة الأوراق

2. مشكلة الدراسة

أظهرت العديد من الدراسات الحديثة أن وضع التشريعات يعد من الأسس المهمة لإعداد قوائم مالية عالية الجودة، ومن هذه الدراسات: (Ball *et al.*, 2000; Ball *et al.*, 2003; Leuz *et al.*, 2003; Hope *et al.*, 2005; La Porta *et al.*, 2006; Cai *et al.*, 2008; Daske *et al.*, 2008; Francis and Wang, 2008)، ومن هذه التشريعات الملزمة للشركات اعتماد معايير المحاسبة والتقارير المالي الدولية الخاصة بإعداد وعرض القوائم المالية، إلا أن هناك جدلاً حول مدى تأثير معايير المحاسبة والتقارير المالي الدولية على ممارسات إدارة الأرباح؛ حيث أظهرت نتائج بعض الدراسات مثل: (Callao and Jarne, 2012; Rudra and Bhattacharjee, 2010) أن تطبيق معايير المحاسبة والتقارير المالي الدولية يمكن أن يؤثر بشكل عكسي على ممارسات إدارة الأرباح.

فيما أظهرت بعض الدراسات الأخرى أن الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة والتقارير المالي الدولية يمكن أن يحد من إدارة الأرباح ويزيد من جودة معلومات القوائم المالية (Leventis *et al.*, 2011; Marra *et al.*, 2011; Riahhi and Ben Arab, 2011; Zeghal *et al.*, 2011; Aubert and Grudnitski, 2012; Wang and Campbell, 2012).

ومن جهة أخرى، أشارت نتائج بعض الدراسات الأخرى إلى عدم وجود أثر معنوي لتطبيق معايير المحاسبة والتقارير المالي الدولية على ممارسات إدارة الأرباح (Houque *et al.*, 2012; Wang and Campbell, 2012)، بالتالي فإن الغرض من الدراسة الحالية هو بيان أثر معايير المحاسبة والتقارير المالي الدولية على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة الأردنية، وذلك بهدف تحديد العوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح للشركات المساهمة الأردنية، وعليه فإن الدراسة الحالية تستهدف الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- هل يؤثر الالتزام بمعايير المحاسبة والتقارير المالي الدولية على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة الأردنية؟
- هل تؤثر الأرباح السالبة أو الخسائر المالية على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة الأردنية؟
- هل يؤثر الرفع المالي على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة الأردنية؟
- هل يؤثر معدل النمو على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة الأردنية؟
- هل يؤثر التحفظ المحاسبي على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة الأردنية؟

3. أهمية الدراسة وأهدافها

تستهدف الدراسة بصفة أساسية قياس الدور الذي يؤديه تطبيق معايير المحاسبة والتقارير المالي الدولية في الحد من إدارة الأرباح في الشركات المساهمة الأردنية، حيث يعد المتغير التابع (إدارة الأرباح) من النوع ثنائي الاتجاه (تمارس إدارة الأرباح، لا تمارس إدارة الأرباح)، كما تستهدف الدراسة أيضاً قياس أثر بعض العوامل الخاصة بجودة المعلومات بالشركات مثل الأرباح السالبة، والرفع المالي، ومعدل النمو، والتحفظ المحاسبي على ممارسات إدارة الأرباح، وذلك من خلال قياسها باستخدام نموذج الانحدار اللوجستي ثنائي الاتجاه، وفي سبيل ذلك تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- تعرف درجة التزام الشركات المساهمة الأردنية بتطبيق متطلبات معايير المحاسبة والتقارير المالي الدولية، وما إذا كان الالتزام بتطبيق تلك المعايير ساهم في الحد من إدارة الأرباح.
- بيان درجة التأثير ونوع العلاقة بين كل من: الأرباح السالبة، والرفع المالي، ومعدل النمو، والتحفظ المحاسبي ومدى قيام إدارة الشركات المساهمة العامة الأردنية بإدارة الأرباح.

4. حدود الدراسة

- اقتصرت الدراسة الميدانية على الشركات المساهمة العامة الأردنية الخدمية والصناعية فقط من القطاعات المدرجة في لوائح بورصة عمان (قطاع الخدمات، قطاع الصناعة، القطاع المالي).
- استنتت الدراسة الميدانية الشركات المساهمة العامة الأردنية المالية لوجود

تشريعات خاصة بها.

- اقتصرت الدراسة الميدانية على الشركات المساهمة العامة الأردنية الخدمية والصناعية التي صدرت عنها تقارير مالية لفترة من (2008م) إلى (2012م).

5. فرضيات الدراسة

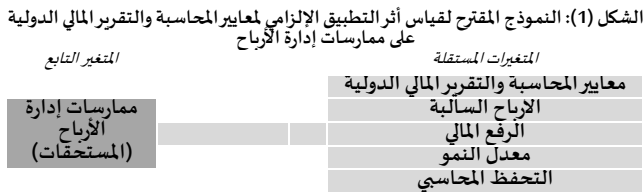
بناء على مشكلة الدراسة وأهدافها تمت صياغة الفرضيات العدمية الآتية:

- لا يوجد أثر إحصائي ذو دلالة معنوية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ للالتزام بتطبيق معايير المحاسبة والتقارير المالي الدولية على ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المساهمة العامة الأردنية؟
- لا يوجد أثر إحصائي ذو دلالة معنوية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ للأرباح السالبة على ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المساهمة العامة الأردنية؟
- لا يوجد أثر إحصائي ذو دلالة معنوية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ للرفع المالي على ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المساهمة العامة الأردنية؟
- لا يوجد أثر إحصائي ذو دلالة معنوية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ لمعدل النمو على ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المساهمة العامة الأردنية؟
- لا يوجد أثر إحصائي ذو دلالة معنوية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ للتحفظ المحاسبي على ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المساهمة العامة الأردنية؟

6. نموذج الدراسة

بناء على مشكلة الدراسة وأهدافها وفرضياتها، فإن الدراسة تركز على قياس أثر التطبيق الإلزامي لمعايير المحاسبة والتقارير المالي الدولية على ممارسات إدارة الأرباح، وبيان أثر كل من الأرباح السالبة، والرفع المالي، ومعدل النمو، والتحفظ المحاسبي على ممارسات إدارة الأرباح.

يوضح الشكل رقم (1) النموذج المقترح لقياس أثر التطبيق الإلزامي لمعايير المحاسبة والتقارير المالي الدولية على ممارسات إدارة الأرباح



7. الإطار النظري والدراسات السابقة

7.1. معايير المحاسبة والتقارير المالي الدولية

تسعى القوائم المالية إلى جعل المعلومات المحاسبية ذات جودة عالية؛ نظراً للدور المهم الذي تؤديه في عملية اتخاذ القرار الاقتصادي (أبو نصار وحميدات، 2013، 2؛ 2011، Leventis *et al.*؛ 2012، Houque *et al.*)، وقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية سنة (1989) بنشر الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية، والذي هدف إلى المساعدة على إعداد المعايير المستقبلية ومراجعة المعايير الحالية، ومساعدة المدققين على إبداء آرائهم حول مدى تطابق القوائم المالية مع المعايير المحاسبية الدولية، بالإضافة إلى مساعدة مستخدمي القوائم المالية على فهمها (مرازة وبوهرين، 2010). إلا أن هناك انتقاداً كبيراً وجه لمجلس معايير المحاسبة الدولية حول أن الإطار المفاهيمي يحتاج إلى كثير من التحديثات والتحسينات ليكون بمثابة دليل ومرشد عند وضع معايير المحاسبة (Deegan and Unerman, 2006)، واستجابة لذلك قام مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بإصدار الإطار المفاهيمي المعدل في أيلول (2010) بعد إجراء بعض التعديلات على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بهدف تحقيق أقصى جودة واستفادة ممكنة (IASPlus, 2013).

ونظراً لقدرة ما توفره معايير المحاسبة والتقارير المالي الدولية من دعم لمهنة المحاسبة فقد اهتم المشرع الأردني بإصدار التشريعات اللازمة لتحقيق تلك الغاية؛ فقد أُلزم قانون الشركات رقم (22) لسنة (1997) بضرورة قيام الشركات بإعداد قوائمها المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، كما ألزمت تعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق وتعديلاتها رقم

المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، ورغم ذلك أورد آخرون بعض الحجج الداعمة لعملية إدارة الأرباح معللين ذلك بأن إدارة الأرباح تقنية لنقل المعلومات الداخلية للسوق تتيح من خلالها الشركات عرض قيمة الشركة بشكل يعكس آفاق الشركة المستقبلية (Rudra and Bhattacharjee, 2012).

7.3. مفهوم إدارة الأرباح

حاول عدد من الباحثين والكتاب وضع تعريف لمفهوم إدارة الأرباح، ونظراً لاختلاف توجهاتهم فقد ظهرت العديد من التعريفات لهذا المفهوم، وقد عكست تلك التعريفات وجهات نظر هؤلاء الباحثين والكتاب. حيث عرفها Griffiths عام (1986) بأنها "مجموعة الإجراءات التي تمارسها الشركات بهدف التقليل من أرباحها أو زيادتها، من خلال حساباتها التي تم تشكيلها والتلاعب بها بشكل هادئ وبطريقة خفية للتغطية على الجرائم والمخالفات" (أبو زر، 2010). كما رأى كل من (Healy and Wahlen (1999) أن إدارة الأرباح "لا تعد ممارسات مرغوبة في حالة استخدام المدير لتقديره وحكمه الشخصي في تضليل مجموعات المصالح بشأن الأداء الاقتصادي للشركة أو التأثير على المخرجات المرتبطة بالعقد والتي تعتمد على الأرقام المحاسبية المعلنة" (شتيوي، 2009). كما عرفها Partha عام (2003) بأنها "التحريف المتعمد للأرباح، الأمر الذي يفضي بدوره إلى أرقام محاسبية تختلف بشكل أساس عما يمكن أن تكون عليه في غياب التلاعب، وذلك عندما يتخذ المديرون قرارات لا تخضع لأسباب إستراتيجية بل لمجرد التعديل على الأرباح" (أبو عجيلة وحمدان، 2009). بينما بين القطيش والصوفي (2011) أنها "عمليات أو ممارسات حديثة ومعقدة ومبتكرة يقوم من خلالها المحاسبون باستخدام معرفتهم بالقواعد والقوانين المحاسبية لمعالجة الأرقام المسجلة في حسابات الشركات أو التلاعب بها بقصد تحقيق أهداف محددة". كما عرفها عبد الله (2012) بأنها "ممارسات محاسبية تعمل على تغيير القيم المحاسبية الحقيقية إلى قيم مرغوب فيها، ولكن تنحصر في إطار المبادئ والمعايير والقواعد المحاسبية المتعارف عليها، وبالتالي فهي ممارسات في إطار قانوني لكنها قد تكون غير أخلاقية، وإذا خرجت عن إطار المبادئ والمعايير والقواعد المحاسبية المتعارف عليها تفقد صفة الإبداع وتصبح مجرد عمليات غش واحتيال".

7.4. دوافع التلاعب بالسياسات المحاسبية بهدف ممارسات إدارة الأرباح

تعد حرية الإدارة في الاختيار بين السياسات المحاسبية والتغير من سياسة إلى أخرى عبر الفترات المتلاحقة مجالاً يُمكنها -أي الإدارة- من التأثير في نتائج أعمالها، وفي صافي الربح المعلن في نهاية الفترة المالية، والتي قد ينتج عنها تصوير للوضع المالي بصورة أكثر أو أقل تفاؤلاً من الوضع الفعلي. لذلك، تكتسب قضية إدارة الأرباح أهمية خاصة من قبل الباحثين والجهات الرقابية، حيث توجد دوافع قوية توجه المديرين لإدارة الأرباح لعل أبرزها:

7.4.1. دوافع خارجية تتمثل بالآتي:

- تحقيق التوافق بين الأرباح المعلنة وتوقعات وتنبؤات الإدارة والمحللين الماليين بهدف إظهار جدارة الشركة ونجاحها (غنام، 2010؛ Bartov et al., 2002).
- تحسين صورة القوائم المالية تجنباً لهبوط الأسعار في سوق الأسهم، وضمان بقاء واستمرار الشركة في سوق التنافس (غنام، 2010؛ Bartov et al., 1999).
- تخفيض تقلبات الأرباح ومحاولة الحصول على معدلات متوازنة من الإيرادات ومعدلات نمو كبديل للتغيير المفاجئ في الأرباح والذي يصعب المحافظة عليه في السنوات التالية (غنام، 2010).
- الحصول على شروط تعاقدية أفضل مع الشركات الأخرى (Healy and Wahlen, 1999; Heflin et al., 2002).
- التأثير على أعمال واضعي التشريعات بهدف تقليل الضغط على الشركة؛ حيث إن التقلبات في الأرباح والتي تأخذ شكل زيادة كبيرة قد ينظر إليها كمؤشر للاحتكار (Bartov et al., 2002; magrath and weld, 2002).
- الرغبة في تقليص تكلفة الإذعان للتشريعات، أو زيادة العائد نتيجة الإذعان لتلك التشريعات (Healy and Wahlen, 1999).

7.4.2. دوافع داخلية تتمثل بالآتي:

(257) لسنة (2005) الصادرة عن مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية الشركات المدرجة في بورصة عمان بإعداد قوائمها المالية وفقاً لمعايير المحاسبة والتقارير المالي الدولية (هيئة الأوراق المالية، 2005)، معلماً بأن معايير المحاسبة والتقارير المالي الدولية تتكون من 41 معياراً إلا أنه نظراً للتعديلات المستمرة بما يتوافق مع التغيرات المستمرة بيئة الأعمال فقد تم إلغاء (12) معياراً دولياً، كما تم إصدار 13 معياراً إبلاغ مالي دولي جديدة (IASPlus, 2013). وبين الجدول (1) معايير المحاسبة والتقارير المالي الدولية التي أصدرها أو عدلها وطورها مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، والتي لها تأثير على ممارسات إدارة الأرباح (عبد الله، 2012).

جدول رقم (1): معايير المحاسبة والتقارير المالي الدولية الخاصة بالدراسة (IAS and IFRS)

رقم المعيار	عنوان المعيار	هدف المعيار
IAS 1	عرض القوائم المالية	بيان الأساس لعرض البيانات المالية ذات الغرض العام لضمان إمكانية المقارنة مع البيانات المالية الخاصة بالشركة للفترات السابقة والبيانات المالية للشركة الأخرى.
IAS 2	المخزون	عرض المعالجة المحاسبية للمخزون السلعي وفقاً لمدخل التكلفة التاريخية، وبعرض المعيار إرشادات عملية لتحديد التكلفة وصافي القيمة القابلة للتحقق ومعادلات التكلفة وطرق تقويم المنصرف من المخزون السلعي والإفصاح عنه.
IAS 7	قائمة التدفقات النقدية	مساعدة مستخدمي القوائم عموماً بمعلومات تمكنهم من تقييم الوضع المالي (النقدي) من حيث توفر السيولة وتوقيتها من حيث التغيرات الحاصلة في النقدية وما يعادلها للشركة.
IAS 8	السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء	تحديد الأسس والمعايير الواجب مراعاتها عند اختيار وتغيير السياسات المحاسبية الواجب اتباعها عند إعداد القوائم المالية، وتوضيح المعالجة المحاسبية للتغيير في التقديرات المحاسبية، وبيان المعالجة المحاسبية للأخطاء التي تحدث في الفترات السابقة ويتم اكتشافها في الفترة الحالية.
IAS 16	المتكاثرات والمصانع والمعدات	وصف المعالجة المحاسبية للمتكاثرات والتجهيزات والمعدات، وتمثل القضايا الرئيسية المحاسبية عن المتكاثرات (للتجهيزات والمعدات) في توقيت الاعتراف بالأصل وتحديد قيمته المسجلة ونفقات الإهلاك المتعلقة به، والواجبة التسجيل والتحديد.
IAS 21	أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية	تحديد سعر الصرف الواجب استخدامه لترجمة القوائم المعدمة بعملية أجنبية وتحديد أين سيتم إظهار فروقات أسعار الصرف في القوائم المالية؟
IAS 27	القوائم المالية الموحدة والمنفصلة	بيان كيفية إعداد وعرض القوائم المالية الموحدة، كذلك عرض البيانات المالية للشركة القابضة، وبالتالي تقديم معلومات مفيدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية تعكس الجوهر الاقتصادي وليس الشكل القانوني للقوائم المالية.
IAS 28	الاستثمارات في الشركات الزميلة	بيان كيفية المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات الزميلة في دفاتر المستثمر، وتوفير المعلومات المالية لمستخدمي المعلومات المحاسبية بخصوص حصة الشركة المستثمرة في نتائج عمليات وصافي أصول الشركة المستثمرة (الزميلة).
IAS 38	الأصول غير الملموسة	وصف المعالجة المحاسبية للأصول غير الملموسة وكيفية الاعتراف بها، بالإضافة إلى كيفية قياس القيمة المسجلة للأصول غير الملموسة.
IFRS 5	الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع، والعمليات المنوطة	تحديد وبيان المعالجة المحاسبية للأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعرض والإفصاح عن العمليات الموقوفة.

7.2. مفهوم ودوافع إدارة الأرباح

يسعى العديد من معدي القوائم المالية إلى استخدام الأساليب الانتهازية في إعداد وعرض القوائم المالية بشكل مخادع لتضليل مستخدمي القوائم بما لا يعكس حقيقة الأداء الاقتصادي الأساسي للشركات (Watrin and Ullmann, 2012)، وتبرز أهمية تلك الممارسات أحياناً بسبب أن تقييم أداء أعضاء مجالس الإدارة يتم على أساس التوقعات والتنبؤات التي تم وضعها عند استلامهم لمهامهم، وإذا تحققت التنبؤات الموضوعية فإن ذلك يدل على أن واضعي التنبؤات على مستوى عالٍ من المهارة والكفاءة، مما يرفع من مكانتهم الاقتصادية في الشركة وبالتالي حصولهم على تقييمات عالية ومكافآت كبيرة. إلا أن مفهوم إدارة الأرباح يُنظر إليه كوسيلة لخداع المستثمرين (Rudra and Bhattacharjee, 2012)، وقد أصبحت قضية إدارة الأرباح محل تركيز واهتمام من قبل المحاسبين والمراجعين خلال السنوات الأخيرة خاصة بعد أحداث انهيار شركة (إنرون Enron)، وقد تحملت شركة (أثر أندرسون) بكونها الشركة المسؤولة عن تدقيق حسابات الشركة جزءاً من مسؤولية انهيارها، وذلك بسبب قيامها بتطبيق بعض السياسات المحاسبية التي أظهرت البيانات المحاسبية بغير شكلها الصحيح. وقد عرف (Healy and Whalen (1999) إدارة الأرباح بأنها عملية اتخاذ قرارات إدارية وقانونية عند قيام الشركات بإعداد وعرض القوائم المالية بشكل يهدف إلى تضليل بعض مستخدمي القوائم المالية حول حقيقة الأداء الاقتصادي للشركة، أو التأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على جودة

إلا أن دراسة Leventis *et al.* (2011) قد خالفت الدراسة السابقة؛ حيث بينت أن تطبيق معايير المحاسبة والتقرير المالي الدولية في شركات دول الاتحاد الأوروبي يحد من إدارة الأرباح عن طريق التخفيف من نزعتها لدى مديري البنوك التجارية الممارسين لإدارة الأرباح. في حين لم تجد دراسة Wang and Campbell (2012) التي أجريت في الصين دليلاً قوياً على أن هناك أثراً لتطبيق معايير المحاسبة والتقرير المالي الدولية على ممارسات إدارة الأرباح.

ولبيان أثر تبني تطبيق معايير المحاسبة والتقرير المالي الدولية وحماية المستثمر من التلاعب في الأرباح أجريت دراسة Houque *et al.* (2012) في (46) بلداً في جميع أنحاء العالم، وقد أظهرت النتائج أن تطبيق معايير المحاسبة والتقرير المالي الدولية من قبل الشركات في ظل بيئة حماية المستثمر الضعيفة لا ينتج عنه حماية المستثمر من التلاعب في الأرباح؛ حيث إن زيادة درجة حماية المستثمر دون اعتماد معايير المحاسبة والتقرير المالي الدولية لا يحسن نوعية الأرباح، كما أشارت نتائج الدراسة إلى انخفاض قيام الشركات بممارسات إدارة الأرباح عند التزامها بتطبيق معايير المحاسبة والتقرير المالي الدولية في ظل بيئة حماية المستثمر القوية.

وحول أثر تطبيق معايير المحاسبة والتقرير المالي الدولية مع وجود لجنة مراجعة فاعلة ومجلس إدارة مستقل في تقييد إدارة الأرباح كشفت دراسة Marra *et al.* (2011) أن استقلال المجلس ووجود لجنة المراجعة يمكن أن يؤديان دوراً مهماً وفعالاً في الحد من إدارة الأرباح بعد تطبيق معايير المحاسبة والتقرير المالي الدولية. وهو ما أكدته دراسة Wang and Campbell (2012) التي أجريت في الصين؛ حيث أظهرت النتائج أن تطبيق معايير المحاسبة والتقرير المالي الدولية في ظل وجود عدد من الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة قد يثني الإدارة عن ممارسات إدارة الأرباح.

وحول أثر الأرباح السالبة (الخسائر المالية) على ممارسات الشركات لإدارة الأرباح أظهرت دراسة Marra *et al.* (2011) أن الشركات التي تحقق خسائر خلال العام تسعى لممارسة إدارة الأرباح، وخالفتها في ذلك دراسة Houque *et al.* (2012) التي أظهرت أن الشركات التي تحقق خسائر خلال العام تكون أقل قدرة على ممارسة إدارة الأرباح. بينما أظهرت دراسة شتيوي (2009) عدم وجود أثر معنوي لنتيجة أعمال الشركة في حالة الخسارة على ممارسات إدارة الأرباح.

وفيما يتعلق بالرفع المالي الذي يقيس قدرة الشركة على استخدام الأموال المقترضة لشراء أصول -والمقاسة بقسمة إجمالي الديون على إجمالي الأصول للشركة، حيث يهدف الرفع المالي إلى قياس مدى تأثير الضغوطات الممارسة من قبل الدائنين على ممارسات إدارة الأرباح- فقد أكدت دراسة كل من Rudra and Bhattacharjee (2012) أن ارتفاع نسبة الرفع المالي قد زاد من احتمالية ممارسة الشركات لإدارة الأرباح، وأيدها في ذلك العديد من الدراسات منها (Marra *et al.*, 2011; Wang and Campbell, 2012)، بينما خالفتها دراسة Houque *et al.* (2012)، حيث أظهرت نتائجها وجود أثر عكسي لنسبة الرفع المالي على ممارسات الإدارة الأرباح، ما يعني أن الشركات التي لديها مديونيات أعلى تسعى بشكل أقل لممارسات إدارة الأرباح مقارنة بالشركات التي لديها مديونيات أقل، وتدعم هذا الاتجاه نتائج العديد من الدراسات التي أكدت ما تم التوصل إليه من نتائج، ومن هذه الدراسات: (Riahi and Ben Tsipouridou and Spathis; 2012; 2012)، وفي دراسة أخرى لحمدان وآخرون (2012) تم تأكيد عدم وجود علاقة معنوية بين المديونية وممارسة الشركة لإدارة الأرباح، وأيد ذلك كل من (شتيوي، 2009؛ أحمد، 2011). أما عن بيان دور معدل نمو المبيعات على ممارسات إدارة الأرباح، فقد أظهرت نتائج دراسة Houque *et al.* (2012) أن الشركات التي ترتفع مبيعاتها تسعى بشكل أكبر لممارسات إدارة الأرباح.

ويُملي مفهوم التحفظ المحاسبي على المحاسب اختيار الطريقة المحاسبية التي تؤدي إلى تخفيض القيم وليس زيادتها، وبالتالي تسجيل القيم الأقل للأصول والإيرادات، والقيم الأعلى للالتزامات والمصاريف (Wang, 2013; Zalloum *et al.*, 2013)، وحول ما يعتقد بأن ازدياد تطبيق التحفظ المحاسبي قد يؤدي إلى انخفاض ممارسات إدارة الأرباح أظهرت نتائج دراسة

- رغبة الإدارة في زيادة المكافآت والتعويضات الإدارية وزيادة الأمان الوظيفي (غنام، 2010؛ Bartov and Mohanvam, 1999; Healy and Wahlen, 2006; Bergstresser and Philippon, 2004).
- اهتمام الإدارة بأن السيرة الذاتية والسمعة المهنية الخارجية دافع قوي لإدارة الأرباح (Graham *et al.*, 2005).
- تمكن الشركة من زيادة رأس المال من خلال إصدار أسهم إضافية، أو بيع أسهمها في عمليات السيطرة، أو مقاومة عمليات السيطرة التي تخضع لها من قبل الشركات الأخرى (عبد الله، 2012).

8. الدراسات السابقة

لقد تناولت العديد من الدراسات المحاسبية موضع إدارة الأرباح، ومن خلال اطلاع الباحث على الدراسات السابقة وجد أن الدراسات المحلية المتعلقة بأثر التطبيق الإلزامي لمعايير المحاسبة والتقرير المالي الدولية على ممارسات إدارة الأرباح قليلة إلى حد ما. وقد أظهرت دراسة القطيش والصوفي (2011) تأثير أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات المساهمة العامة في بورصة عمان لا تقوم بالتلاعب في قوائم الدخل والمركز المالي. كما هدفت دراسة شاهين (2011) إلى بيان مدى ممارسة إدارة الأرباح في البنوك والمخاطر التي تنطوي عليها من خلال تعرف طبيعة تلك العمليات ومؤثراتها والأساليب المتبعة في ممارستها والآثار المترتبة عليها ومدى ممارسة إدارات البنوك لتلك العمليات، وقد أظهرت الدراسة قيام إدارات البنوك بعمليات ممارسات إدارة الأرباح بدرجة كبيرة خلال سنوات الدراسة، وأشارت الدراسة إلى خطورة هذه الظاهرة على الأداء المصرفي ومصداقية التقارير المالية المنشور. بينما بينت دراسة أبو عجيلة وحمدان (2009) أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح، وتوصلت إلى أن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية قد قامت بممارسة إدارة الأرباح، كما أظهرت أن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية تحقق متطلبات الحوكمة المؤسسية، كما توصلت إلى أن العلاقة بين إدارة الأرباح والحوكمة المؤسسية هي عكسية.

من جهة أخرى أظهرت نتائج دراسة Aubert and Grudnitski (2012) التي أجريت في 22 دولة أوروبية لبيان أثر الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة والتقرير المالي الدولية وجود انخفاض في حجم التلاعب بالسياسات المحاسبية، وبالتالي زيادة جودة التقارير المالية. واتفقت دراسة Zeghal *et al.* (2011) مع نتيجة الدراسة السابقة من حيث إن مدى الالتزام بمعايير المحاسبة والتقرير المالي الدولية من قبل الشركات الفرنسية يؤدي إلى الحد من ممارسة إدارة الأرباح.

كما أكدت دراسة Riahi and Ben Arab (2011) وجود علاقة معنوية سلبية ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح من قبل الشركات وإدارة الأرباح، كما أظهرت الدراسة أن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المتعلقة بالقرارات المالية والأداء يحد من انتشار ظاهرة إدارة الأرباح.

فيما تناولت دراسة Tendeloo and Vanstraelen (2005) بيان أثر الالتزام الاختياري بمتطلبات معايير المحاسبة والتقرير المالي الدولية على ممارسات إدارة الأرباح، وقد أظهرت النتائج أن اعتماد معايير المحاسبة والتقرير المالي الدولية قد يكون شرطاً ضرورياً للحصول على معلومات ذات جودة عالية، ولكنه ليس بالضرورة الشرط الوحيد.

ومن جهة أخرى فقد أظهرت نتائج دراسة Rudra and Bhattacharjee (2012) التي أجريت في الهند أن الشركات المطبقة لمعايير المحاسبة والتقرير المالي الدولية كانت أكثر عرضة لإدارة الأرباح مقارنة مع الشركات التي لم تتبن تطبيق معايير المحاسبة والتقرير المالي الدولية، وهذا مخالف لنتائج الدراسات السابقة.

وفي دراسة أخرى لمقارنة مدى القيام بإدارة الأرباح قبل وبعد تبني معايير المحاسبة والتقرير المالي الدولية في (11) دولة من دول الاتحاد الأوروبي أظهرت نتائج دراسة Callao and Jarne (2010) أن ممارسات إدارة الأرباح في الشركات قد زادت بعد اعتماد معايير المحاسبة والتقرير المالي الدولية، كما أكدت النتائج أن تزايد التلاعب بالأرباح قد تم بعد تطبيق معايير المحاسبة والتقرير المالي الدولية.

أحمد (2011) وجود أثر طردي بين تطبيق التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح مما يدل على أن الشركات الأكثر تطبيقاً للتحفظ المحاسبي تعد أقل ميولاً لممارسات إدارة الأرباح، وهو ما خالفته نتائج دراسة (Rudra and Bhattacharjee 2012) التي أكدت أن الشركات الأكثر تطبيقاً لممارسات التحفظ المحاسبي تعد أكثر ميولاً لممارسات إدارة الأرباح.

9. منهجية الدراسة

يتناول هذا الجزء تحديد نوع المجتمع وحجمه، وتحديد نوع البيانات ومصدرها وأدوات جمعها من خلال بناء مؤشر للإفصاح عن البيانات المالية في القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة والتقرير المالي الدولية، حيث يبين العناصر التي يضمها هذا المؤشر، تم تطبيق نموذج الانحدار اللوجستي ثنائي الاتجاه لقياس أثر الزامية اتباع معايير المحاسبة والتقرير المالي الدولية على ممارسات إدارة الأرباح مع الأخذ بعين الاعتبار بعض العوامل الأخرى التي قد تؤثر على ممارسات إدارة الأرباح.

9.1. مجتمع الدراسة والعينة

قام الباحث بإجراء مسح شامل لمجتمع الدراسة بحيث تم اختيار عينة الدراسة من الشركات التي حققت الشروط التالية: تمثل الشركات الخدمية والصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان، ولها تقارير سنوية للأعوام (2008-2012) لاستخراج البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة، كما تم استثناء جميع الشركات التي تنتمي إلى القطاع المالي نظراً لوجود تشريعات خاصة بها. وبناءً على الأسس السابقة فقد بلغ عدد الشركات التي تنطبق عليها شروط المجتمع (102) شركة، منها (47) شركة خدمية، و(55) شركة صناعية، من مجتمع الدراسة البالغ (54) شركة خدمية، و(70) شركة صناعية.

9.2. مصادر جمع البيانات

اعتمدت الدراسة على نوعين من مصادر البيانات هما: المصادر الثانوية التي اشتملت على مسح مكتبي للدراسات السابقة والأطر النظرية ذات الصلة بموضوع البحث، والمصادر الأولية التي شملت بناء مؤشر للإفصاح استناداً إلى معايير المحاسبة والتقرير المالي الدولية، ومن ثم مراجعة التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة والصناعية والخدمية للعام (2012) المستخرجة من موقع بورصة عمان لمعرفة مستوى الإفصاح، كما تمت مراجعة التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة والصناعية والخدمية للأعوام (2008 - 2012) وذلك بهدف الحصول على البيانات اللازمة لقياس المتغير التابع (إدارة الأرباح)، وباقي متغيرات الدراسة المستقلة الأخرى الخاصة بفترة الدراسة (2012).

9.3. أساليب قياس المتغيرات

9.3.1. المتغير التابع (إدارة الأرباح)

تم قياس إدارة الأرباح من خلال تطبيق نموذج جونز المعدل (Dechow et al., 1995) لنموذج جونز (1991)، والذي يعتمد على أساس الاستحقاق من خلال تحليل الاستحقاقات الكلية إلى استحقاقات اختيارية واستحقاقات إجبارية؛ حيث إن ظاهرة إدارة الأرباح هي نتاج تطبيق أساس الاستحقاق في قياس الأرباح من خلال تسجيل إيرادات وهمية أو تأجيل الاعتراف بالمصروفات (غنام، 2010). وتُعرف المستحقات الكلية انطلاقاً من تصنيف التدفقات النقدية الذي يصنف التدفقات النقدية إلى تدفقات من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، ويوضح كل من (Chou et al., 2006; Lee, 2006; Mir and Seboui, 2006) أن المستحقات الكلية تمثل الفرق بين صافي الدخل التشغيلي والتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية. وتتألف المستحقات الكلية من مستحقات اختيارية تحدد من قبل الإدارة، ومستحقات غير اختيارية تحدد اقتصادياً، وتمثل المستحقات الاختيارية ذلك الجزء من المستحقات الكلية الناجمة عن تدخل الإدارة لاختيار السياسات والأساليب المحاسبية التي تستطيع من خلالها أن تؤثر في البيانات المالية، بينما المستحقات غير الاختيارية تمثل ذلك الجزء من المستحقات الكلية الناجمة عن النشاط الطبيعي للشركة (عبد الله،

2012). ويستدل على إدارة الأرباح من خلال المستحقات الاختيارية، وبالتالي لا بد من الفصل بين المستحقات الاختيارية والمستحقات غير الاختيارية، كما بينت دراسات كل من: (حمدان، 2012؛ Tendeloo and Vanstraelen, 2005; Callao and Jarne, 2010; Tspouridou and Spathis, 2012; Watrin and Ullmann, 2012; Rudra and Bhattacharjee, 2012)، وذلك وفق الآتي (مستخرج من القوائم المالية للشركات: قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التدفقات النقدية):

أولاً: قياس المستحقات الكلية بالفرق بين صافي الربح التشغيلي والتدفق النقدي من العمليات التشغيلية.

ثانياً: تقدير معالم النموذج $(\beta_1, \beta_2, \beta_3)$ باحتساب المستحقات غير الاختيارية $(NDACC_{i,t})$ من خلال تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression Analysis) كالآتي:

$$TACC_{i,t} \setminus A_{i,t-1} = K + \beta_1 (1 \setminus A_{i,t-1}) + \beta_2 (\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) \setminus A_{i,t-1} + \beta_3 (PPE_{i,t} \setminus A_{i,t-1}) + E_{i,t}$$

حيث: $TACC_{i,t}$: المستحقات الكلية للشركة (i) خلال الفترة (t)، إجمالي أصول الشركة i عند نهاية الفترة t-1، $K =$ المقدار الثابت. $\Delta REV_{i,t}$: التغيير في إيرادات الشركة (i) خلال الفترة (t)، $\Delta REC_{i,t}$: التغيير في حسابات تحت التحصيل للشركة (i) خلال الفترة (t)، $PPE_{i,t}$: العقارات والممتلكات والألات للشركة (i) خلال الفترة (t)، $E_{i,t}$: الخطأ العشوائي.

ثالثاً: قياس المستحقات غير الاختيارية (العادية) من خلال النموذج التالي:

$$NDACC_{i,t} = K + \beta_1 (1 \setminus A_{i,t-1}) + \beta_2 (\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) \setminus A_{i,t-1} + \beta_3 (PPE_{i,t} \setminus A_{i,t-1})$$

حيث: $NDACC_{i,t}$: المستحقات غير الاختيارية العادية للشركة (i) خلال الفترة (t)، $\Delta REV_{i,t}$: التغيير في الإيرادات بين السنة الحالية (t) خلال الفترة (t-1)، $\Delta REC_{i,t}$: التغيير في حسابات تحت التحصيل بين السنة الحالية (t) خلال الفترة (t-1)، $PPE_{i,t}$: العقارات والممتلكات والألات للشركة (i) خلال الفترة (t).

رابعاً: قياس المستحقات غير الاختيارية (غير العادية) بالفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية من خلال النموذج التالي:

$$DACC_{i,t} = TACC_{i,t} - NDACC_{i,t}$$

حيث: $DACC_{i,t}$ = المستحقات غير الاختيارية للشركة (i) في السنة (t).

خامساً: تم احتساب متوسط المستحقات الاختيارية للشركات إذا كانت الشركة تمارس إدارة الأرباح، بحيث تعد الشركة ممارسة لإدارة الأرباح إذا كانت قيمة مستحقاتها الاختيارية أكبر من أو تساوي الوسط الحسابي للمستحقات الاختيارية للشركة على مدار (5) سنوات، تعطى (1)، وإذا كانت قيمة مستحقاتها الاختيارية أقل من الوسط الحسابي للمستحقات الاختيارية للشركة على مدار (5) سنوات تعطى قيمة (0) (حمدان، 2012؛ Ramalingegowda et al., 2013; Tendeloo and Vanstraelen, 2005).

9.3.2. المتغير المستقل (معايير المحاسبة والتقرير المالي الدولية)

قام الباحث بإعداد مؤشر لقياس مدى الالتزام بمتطلبات معايير المحاسبة والتقرير المالي الدولية، وذلك تطبيقاً لتعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق (53) لسنة (2004) وتعديلاتها بقرار (257) لسنة (2005) والتي أشارت إلى إلزام مجلس إدارة الشركة المصدرة بضرورة القيام بإعداد وتزويد الهيئة بالتقرير السنوي للشركة خلال مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر من انتهاء سنتها المالية (هيئة الأوراق المالية، 2005). وبين الجدول (1) معايير المحاسبة والتقرير المالي الدولية التي أصدرها أو عدلها وطورها مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، والتي لها تأثير على ممارسات المحاسبة الإبداعية وتعد مقبولة التطبيق لتحقيق أهداف الدراسة (عبد الله، 2012).

وبناءً على ما سبق، كان مؤشر الإفصاح وفقاً لمعايير المحاسبة والتقرير المالي

الأصل، وذلك يمكن تفسيره بالتطور المستمرة في المعايير، بالإضافة إلى وجود ضعف في آليات الرقابة على تطبيق المعايير، فيما أظهرت النتائج أن الأرباح السالبة كانت (38%) مما يدل على أن هناك نسبة عالية من الشركات الأردنية ضمن عينة الدراسة تحقق خسائر، وربما يعود ذلك للعديد من الأسباب منها ما يتعلق بالربيع العربي وما صاحبه من ركود اقتصادي واضطراب أمني لدى العديد من دول الجوار، وكانت نسبة الرفع المالي (34%) ما يدل على أن نسبة اعتماد الشركات على عقود الدين أقل من المتوسط، فيما أظهرت النتائج أن الشركات لا تطبق خاصية التحفظ المحاسبي؛ حيث إن متوسط (1.02) يشير إلى أن الشركة مقيمة دفترياً بأكبر من قيمتها الحقيقية، وذلك يخالف جوهر التحفظ المحاسبي الذي يفترض أن تكون النسبة أقل من (1) صحيح.

جدول رقم (2): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
إدارة الأرباح (المستحقات الاختيارية)	12%	0.324
الإفصاح عن معايير المحاسبة والتقرير المالي الدولية	87%	0.118
الأرباح السالبة	38%	0.488
نسبة الرفع المالي	34%	0.226
التحفظ المحاسبي	1.02	0.548

9.5. اختبار فرضيات الدراسة

لاختبار تأثير كل متغير من المتغيرات المستقلة بالدراسة على ممارسات إدارة الأرباح تم استخدام الانحدار اللوجستي ثنائي الاتجاه لاختبار نموذج الدراسة؛ وذلك نظراً لأن المتغير التابع بالدراسة وهي (0،1). إذ إن ما يميز الدراسة الحالية هو استخدام تقنية الانحدار اللوجستي على بعض التطبيقات الاقتصادية، علماً بأن تقديرات المعالم وفقاً للأسلوب الانحدار اللوجستي تعد مقبولة في ظل غياب بعض القيود المفروضة على تطبيق الانحدار الخطي، كما أنه يعتمد على مستوى دلالة إحصائية (sig) في قبول أو رفض الفرضية إذ لا يوجد قيم ل (t أو f) المحسوبة (غانم والجاعوني، 2011).

قاعدة القرار: تقبل الفرضية العدمية إذا كان المتغير ذا مستوى دلالة إحصائية معنوية عند مستوى أكبر من (0.05)، وتُرفض الفرضية العدمية إذا كان المتغير ذا مستوى دلالة إحصائية معنوية عند مستوى أقل من أو يساوي (0.05).

9.5.1. اختبار الفرضية الأولى: أثر الإفصاح عن معايير المحاسبة والتقرير المالي الدولية على ممارسات إدارة الأرباح

يظهر الجدول (3) أن المتغير المحاسبي ظهر بإشارة موجبة، مما يشير إلى أن ارتفاع مستوى الإفصاح عن معايير المحاسبة والتقرير المالي الدولية التي يمكن أن تزيد من احتمالية ممارسة إدارة الأرباح ربما يرجع لوجود بدائل متعددة من السياسات المحاسبية وأساليب الإفصاح وغيرها من الأساليب، وكذلك المرونة المتاحة في الاختيار فيما بينها عند تطبيق معايير المحاسبة والتقرير المالي الدولية التي أعطيت للشركات في حالة رغبتها في ممارسة إدارة الأرباح، غير أن تلك العلاقة لم تكن ذات دلالة إحصائية في الشركات الأردنية عند مستوى (0.05)، مما يؤكد نتائج أن الإفصاح عن معايير المحاسبة والتقرير المالي الدولية لا يؤثر على ممارسات إدارة الأرباح. على أية حال فإنه بناء على النتائج السابقة يمكننا قبول الفرضية العدمية بعدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية معنوية للإفصاح عن معايير المحاسبة والتقرير المالي الدولية على ممارسات إدارة الأرباح، وهو ما يبرر أن الاعتماد على معايير المحاسبة والتقرير المالي الدولية لا يعد محدداً كافياً للحد من ممارسات إدارة الأرباح. تلك النتائج جاءت متسقة مع ما جاءت به نتائج دراسية كل من: (Marra et al., 2011; Houque et al., 2012)، إلا أنها اختلفت مع نتائج دراسات كل من: (Riahi and Ben Arab, 2011; Rudra and Bhattacharjee, 2012; Wang and Campbell, a2012).

وبناءً على النتائج السابقة نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية العدمية وهي:

عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية معنوية للإفصاح عن معايير المحاسبة والتقرير المالي الدولية على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

الدولية يحتوي على (181) فقرة لقياس مدى الالتزام بمتطلبات معايير المحاسبة والتقرير المالي الدولية في الشركات الخدمية والصناعية المساهمة العامة الأردنية.

ولتقييم مؤشر الإفصاح استخدم الباحث مقياس ثنائي الاتجاه كما يلي: (زلوم، 2013؛ Tendeloo and Vanstraelen, 2005; Leventis et al., 2011; Marra et al., 2011; Omar and Simon, 2011; Houque et al., 2012; Rudra and Bhattacharjee, 2012; Zalloum et al., 2013).

- تعطى الدرجة (1) إذا تم الإفصاح عن الفقرة في التقرير السنوي.
 - تعطى الدرجة (0) إذا لم يتم الإفصاح عن الفقرة في التقرير السنوي والفقرة تنطبق على تلك الشركة.
 - لا تنطبق (-) إذا تم تحديد فقرة لا تنطبق على الشركة من أجل تجنب معاقبة الشركة لعدم الإفصاح عن الفقرة.
- وقام الباحث بإعطاء الوزن نفسه للعناصر المفصحة عنها (بسبب أن الفقرات المعروضة صادرة عن هيئة الأوراق المالية الأردنية)، لذلك فهي ملزمة لجميع الشركات المدرجة في بورصة عمان، ولهذا تكون جميع الفقرات المعروضة لها نفس الأهمية والوزن؛ كون هذه الفقرات إجبارية وملزمة بموجب التشريعات الأردنية، ومن الدراسات التي استخدمت هذا الأسلوب (زلوم، 2013؛ Omar and Simon, 2011; Zalloum et al., 2013).

9.3.3. المتغيرات المستقلة الأخرى

على الرغم من أن الدراسة تسعى لاستكشاف أثر معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية على ممارسات إدارة الأرباح، إلا أن بعض الدراسات السابقة أشارت إلى أن هناك عوامل أخرى يمكن أن تؤثر على ممارسات إدارة الأرباح؛ حيث أظهرت أن تحقيق الأرباح السالبة قد تدفع الإدارة لممارسة إدارة الأرباح، والتي يتم قياسها من خلال إعطاء قيمة (1) إذا كان صافي الدخل خسارة، وقيمة (0) في غير ذلك (Marra et al., 2011; Houque et al., 2012)، كما يعتقد أن الشركات التي ترتفع لديها نسبة الرفع المالي تزداد احتمالية ممارستها لإدارة الأرباح، ويتم قياس الرفع المالي من خلال قسمة إجمالي الديون على إجمالي الأصول (أحمدان، 2012؛ Marra et al., 2011; Riahi and Ben Arab, 2011; Houque et al., 2012; Rudra and Bhattacharjee, 2012; Tsipouridou and Spathis, 2012; Wang and Campbell, a2012).

كما بينت بعض الدراسات أن هناك علاقة عكسية بين معدل نمو المبيعات وإدارة الأرباح، والتي يتم قياسها من خلال الفرق بين المبيعات نهاية العام ومبيعات العام السابق (Houque et al., 2012). فيما يعتقد آخرون أنه كلما زاد تطبيق التحفظ المحاسبي قد يؤدي ذلك إلى انخفاض ميول الإدارة لممارسات إدارة الأرباح، والتي يتم قياسها من خلال قسمة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية (أحمد، 2011؛ Rudra and Bhattacharjee, 2012).

9.4. الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

يعرض الجدول (2) الإحصاءات الوصفية لمدى ممارسات الشركات لإدارة الأرباح والتي تم احتساب متوسطها الحسابي بقسمة عدد الشركات التي تمارس إدارة الأرباح على إجمالي الشركات عينة الدراسة لبيان مستوى الالتزام بمعايير المحاسبة والتقرير المالي الدولية في الشركات الخدمية والصناعية المساهمة العامة الأردنية التي تحتوي على (181) فقرة، وتم حسابها لكل فقرة كما يلي:

النسبة المئوية لإفصاح كل فقرة = (عدد الشركات التي أفصحت ÷ عدد شركات العينة التي تنطبق عليها الفقرة) * 100%.

وفيما يتعلق باحتساب المتوسط الحسابي للمتغيرات المستقلة، تمت قسمة إجمالي قيم كل متغير (معايير المحاسبة والتقرير المالي الدولية، الأرباح السالبة، الرفع المالي، التحفظ المحاسبي) على عدد الشركات عينة الدراسة.

تشير النتائج إلى أن الشركات التي تمارس إدارة الأرباح كانت نسبتها (12%) وهي تعد نسبة منخفضة مقارنة بنسبة الشركات التي لا تمارس إدارة الأرباح والبالغة (88%)، كما أن مستوى الالتزام بمعايير المحاسبة والتقرير المالي الدولية تمثل (87%) وهي نسبة مرتفعة على الرغم من أن الإلزام الكامل هو

جدول رقم (3): اختبار تأثير الإفصاح عن معايير المحاسبة والتقارير المالي الدولية على ممارسات

إدارة الأرباح			
المتغيرات	القيمة (B)	الخطا المعياري	مستوى الدلالة (sig)
الإفصاح عن معايير المحاسبة والتقارير المالي الدولية	2.914	3.544	0.411

9.5.2. اختبار الفرضية الثانية: أثر الأرباح السالبة على ممارسات إدارة الأرباح.

بحثت الدراسة عن وجود تباين على ممارسات إدارة الأرباح يعزى لمتغير الأرباح السالبة، أو بمعنى آخر: هل تلجأ الشركات في سنوات الخسائر إلى إدارة دخلها من أجل تجميل قوائمها المالية؟ ومن نتائج جدول (4) يظهر أن هناك أثراً إيجابياً ذا دلالة إحصائية لمتغير الأرباح السالبة على ممارسات إدارة الأرباح، بناءً عليه يمكننا رفض الفرضية العدمية بأن الأرباح السالبة لا تؤثر في مستوى إدارة الأرباح؛ إذ توجد مؤشرات تدل على أن احتمالية تحقيق الشركات لخسائر سوف يدفعها لتمهيد دخلها بشكل أكبر منه في السنوات التي تحقق بها الأرباح، وقد يكون السبب هو محاولة الإدارة لتعديل نظرة المستثمر المحتمل لقيمة الشركة، أو الرغبة في الحصول على شروط تعاقدية أفضل مع الشركات الأخرى. من الجدير بالذكر أن النتائج جاءت متسقة مع ما جاءت به نتائج دراستي كل من (Marra et al., 2011; Aubert and Grudnitski, 2012)، إلا أنها اختلفت مع نتائج دراستي كل من (شتيوي، 2009; Houque et al., 2012). وبناءً على النتائج السابقة نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة وهي: وجود أثر ذي دلالة معنوية للأرباح السالبة على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

جدول رقم (4): اختبار تأثير الأرباح السالبة على ممارسات إدارة الأرباح

المتغيرات	القيمة (B)	الخطا المعياري	مستوى الدلالة (sig)
الأرباح السالبة	2.386	1.007	0.018

9.5.3. اختبار الفرضية الثالثة: أثر نسبة الرفع المالي على ممارسات إدارة الأرباح.

أظهرت نتائج الجدول (5) أن درجة الرفع المالي لها تأثير واضح في احتمالية ممارسات الشركات لإدارة الأرباح؛ فالشركات ذات الرفع المالي المرتفع يزيد فيها احتمال اختيار المديرين لإجراءات تهدف لزيادة الدخل؛ حيث يدفع مستوى الديون المرتفع الشركات إلى ممارسة إدارة الأرباح صعبوياً بهدف تجنب العجز عن السداد، أو قد يلجأ المديرون لممارسات إدارة الأرباح بهدف استيفاء الالتزامات التعاقدية للشركات من خلال قيامها باستغلال الحرية المتاحة في الاختيار بين تطبيق السياسات المحاسبية المتاحة لها. وتلك النتائج جاءت متسقة مع ما جاءت به نتائج دراسات (Marra et al., 2011; Rudra and Bhattacharjee, 2012; Wang and Campbell, 2012)، إلا أنها اختلفت مع نتائج دراسات كل من: (شتيوي، 2009; أحمد، 2011; Riah and Ben Arab, 2011; حمدان، 2012; حمدان وآخرون، 2012; Houque et al., 2012; Tsipouridou and Spathis, 2012). وبناءً على النتائج السابقة نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة وهي: وجود أثر ذي دلالة معنوية للرفع المالي على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

جدول رقم (5): اختبار تأثير نسبة الرفع المالي على ممارسات إدارة الأرباح

المتغيرات	القيمة (B)	الخطا المعياري	مستوى الدلالة (sig)
نسبة الرفع المالي	4.801	1.952	0.014

9.5.4. اختبار الفرضية الرابعة: أثر معدل نمو المبيعات على ممارسات إدارة الأرباح.

يظهر الجدول (6) أن إشارة المتغير المحاسبي موجبة مما يشير إلى أن ارتفاع معدل نمو المبيعات يمكن أن يسهم في تزايد احتمال ممارسة الشركة لإدارة الأرباح، وقد يكون الهدف من ذلك هو التلاعب بالمتعمد بتوقيات الاعتراف بالإيرادات والمصروفات المعلنة بهدف تحقيق مستوى ثابت/مستقر من الدخل، وذلك سعياً لإظهار نموذج مستمر من الزيادة البسيطة في الأرباح، غير أن ذلك الأثر لم يكن ذا دلالة إحصائية معنوية في الشركات محل

الدراسة، ما يشير إلى أن معدل نمو المبيعات لدى الشركات محل الدراسة لا يسهم في ممارسة الشركة لإدارة الأرباح. وبناءً على النتائج السابقة يمكننا قبول الفرضية العدمية بعدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية معنوية لمعدل نمو المبيعات على ممارسات إدارة الأرباح. وهذه النتائج جاءت مخالفة لنتائج دراسة (Houque et al., 2012). بناءً على النتائج السابقة نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية العدمية وهي: عدم وجود أثر ذي دلالة معنوية لنمو المبيعات على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

جدول رقم (6): اختبار تأثير معدل نمو المبيعات على ممارسات إدارة الأرباح

المتغيرات	القيمة (B)	الخطا المعياري	مستوى الدلالة (sig)
معدل نمو المبيعات	< 0.01	< 0.01	0.257

9.5.5. اختبار الفرضية الخامسة: أثر التحفظ المحاسبي على ممارسات إدارة الأرباح.

تشير نتائج الجدول (7) إلى أن ارتفاع تطبيق درجة التحفظ المحاسبي يمكن أن يسهم في ممارسة الشركة لإدارة الأرباح، غير أن تلك العلاقة لم تكن ذات دلالة إحصائية معنوية في الشركات الصناعية الأردنية عند مستوى 5%، مما يؤكد أن التحفظ المحاسبي لدى الشركات الأردنية لا يسهم في ممارسة الشركة لإدارة الأرباح، وهو ما يمكن تفسيره بأن تطبيق سياسة التحفظ المحاسبي تحد من إمكانية تجميل الدخل، كما تحد من استخدام التقديرات الشخصية، وبناءً على النتائج السابقة يمكننا قبول الفرضية العدمية بعدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية معنوية للتحفظ المحاسبي على ممارسات إدارة الأرباح. والنتائج جاءت مطابقة لما جاءت به نتائج دراستي كل من: (شتيوي، 2009; حمدان، 2012)، إلا أنها اختلفت مع نتائج دراستي كل من: (أحمد، 2011; Rudra and Bhattacharjee, 2012). وبناءً على النتائج السابقة نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية العدمية وهي: عدم وجود أثر ذي دلالة معنوية للتحفظ المحاسبي على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

جدول رقم (7): اختبار تأثير التحفظ المحاسبي على ممارسات إدارة الأرباح

المتغيرات	القيمة (B)	الخطا المعياري	مستوى الدلالة (sig)
التحفظ المحاسبي	0.895	0.719	0.214

10. النتائج والتوصيات

تؤدي ممارسة الشركات لإدارة الأرباح دوراً مهماً في القرارات الاقتصادية، لذا فإن قياس مستوى ممارسة الشركات لإدارة الأرباح والعوامل المؤثرة فيها يعد أمراً مهماً لتلك الأطراف، في ضوء ذلك فقد قام الباحث باستخدام نموذج جونز المعدل، ويعد قياس إدارة الأرباح تم قياس تأثير بعض العوامل على ممارسات إدارة الأرباح، ولذلك تم بناء نموذج يجسد العلاقة بين عدة متغيرات مستقلة هي: الإفصاح عن معايير المحاسبة والتقارير المالي الدولية، الأرباح السالبة، نسبة الرفع المالي، معدل نمو المبيعات، التحفظ المحاسبي. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية التي استندت عليها في تقديم جملة من التوصيات.

10.1. نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أظهرت الدراسة عدم الالتزام الكامل من قبل الشركات المساهمة الأردنية في تطبيق معايير المحاسبة والتقارير المالي الدولية.
- لم تجد الدراسة أي دليل يدعم أن اتباع معايير المحاسبة والتقارير المالي الدولية ساهم في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الأردنية.
- أوضحت نتائج الدراسة أن الأرباح السالبة تؤثر في احتمالية ممارسة الشركات لإدارة الأرباح، وقد أظهرت النتائج أن الشركات تلجأ في سنوات الخسائر إلى تمهيد دخلها.
- أوضحت نتائج الدراسة أن الشركات الأردنية ذات الرفع المالي المرتفع يزيد فيها احتمال اختيار المديرين لإجراءات تهدف لزيادة الدخل من خلال إدارة الأرباح.
- تمت دراسة تأثير معدل نمو المبيعات على ممارسات إدارة الأرباح؛ حيث تم قبول فرض الدراسة الفائل: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية معنوية لنمو المبيعات على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة الأردنية".

على شركات المساهمة البحرينية. *المجلة العربية للإدارة، (2)31، 119-144*.

حمدان، علام. (2012). العوامل المؤثرة في جودة الأرباح: دليل من الشركات الصناعية الأردنية. *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، (1)20، 301-265*.

حمدان، علام، مشتبي، صبري، وعودة، بهاء. (2012). دور لجان التدقيق في استمرارية الأرباح كدليل على جودتها. *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، (3)8، 409-433*.

زلوم، نضال. (2013). الإفصاح عن الالتزام بتطبيق القواعد الإرشادية الخاصة بحوكمة الشركات وأثرها في قيمة الشركة: دراسة تطبيقية على الشركات الخدمية المساهمة المدرجة في بورصة عمان. *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، (2)21، 187-163*.

شاهين، علي عبد الله. (2011). *إدارة الأرباح ومخاطرها في البيئة المصرفية: دراسة تحليلية تطبيقية على المصارف الوطنية الفلسطينية*. متوفر بموقع: [http://site.iugaza.edu.ps/ashaheen1/%D8%A3%D8%A8%D8%AD%D8%A7%D8%AB-%D9%88%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA/8%AA/](http://site.iugaza.edu.ps/ashaheen1/%D8%A3%D8%A8%D8%AD%D8%A7%D8%AB-%D9%88%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D9%88%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA/8%AA/) (تاريخ الاسترجاع: 2020/07/01).

شتيوي، أمين محمد. (2009). دراسة تطبيقية لتحليل تأثير العوامل الاقتصادية على ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المصرية. *المجلة العلمية للتجارة والتمويل، بدون رقم مجلد (1)، 113-180*.

عبد الله، عبد الحكيم. (2012). *معايير التقارير المالية الدولية وممارسات المحاسبة الإبداعية*. رسالة دكتوراه، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.

غانم، عدنان والجاعوني، فريد. (2011). استخدام تقنية الانحدار اللوجستي ثنائي الاستجابة في دراسة أهم المحددات الاقتصادية والاجتماعية لكفاية دخل الأسرة: دراسة تطبيقية على عينة عشوائية من الأسر في محافظة دمشق. *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، (1)27، 113-132*.

غانم، غريب. (2010). مسؤولية المراجع الخارجي عن كشف الممارسات المضللة لإدارة الربح لأغراض معالجة الأزمات المالية العالمية. في: *المؤتمر الثاني للعلوم المالية والمحاسبية حول مدى مساهمة العلوم المالية والمحاسبية في التعامل مع الأزمات المالية العالمية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، 28-2010/04/29*.

القطيش، حسن، والصوفي، فارس. (2011). أساليب استخدام المحاسبة الإبداعية في قانمي الدخل والمركز المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان. *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، بدون رقم مجلد (27)، 355-388*.

مرازة، صالح، وبوهرين، فتيحة. (2010). الإبداع المحاسبي من خلال معايير المحاسبة الدولية. في: *الملتقى الدولي بعنوان الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة دراسة وتحليل تجارب وطنية ودولية، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 12-13/05/2010*.

Abdullah, A. (2012). *Maeayir Altaqarir Almaalia Alduwalia Wamumarasat Almuhasaba Al'iibdaeia 'International Financial Reporting Standards and Creative Accounting Practices'*. PhD Thesis, Amman Arab University, Amman, Jordan. [in Arabic]

Abu Nassar, M and Hamidat, J. (2013). *Maeayir Almuhasabat Waltaqarir Almaluu Aldawliat 'International Accounting Standards and Financial Reporting'*. 3th edition. Amman, Jordan: Wael Publishing. [in Arabic]

Abu Zerr, A. (2010). *Mumarasat almuhasabat alaitidaieit waealaqatuha bijawdat almaelumat almhasbyt bialqawayim almaliati 'Creative accounting practices and its relation to accounting information quality in the financial statements'*. *Journal of Accounting Thought*. n/a(2), 195–214. [in Arabic]

Ahmad, S. (2011). *Altahafuz almuhasibuu wajudat qias al'arbah: Drrasa tatbiqia alaa shariat almusahama albahraynia 'Accounting conservatism and quality of measuring earnings: An applied study on Bahraini corporations'*. *Arab Journal of Administration*. 31(2), 119–44. [in Arabic]

Aubert, F. and Grudnitski, G. (2012). Analysts' estimates: What they could be telling us about the impact of IFRS on earnings manipulation in Europe. *Review of Accounting and Finance*. 11(1), 53–72.

تم اختبار أثر التحفظ المحاسبي على ممارسات إدارة الأرباح؛ حيث تم قبول فرض الدراسة القائل: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية معنوية للتحفظ المحاسبي على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة الأردنية."

10.2. توصيات و اتجاهات بحثية مستقبلية

بناء على النتائج السابقة فإن الدراسة توصي بما يلي:

- العمل على توعية معدي التقارير المالية بأثار وانعكاسات ممارسة إدارة الأرباح السلبية على وحداتهم الاقتصادية.
- ضرورة قيام الجهات المنظمة لعمل السوق المالية والجهات الأخرى ذات العلاقة (الأردنية) بتفعيل آلياتها الرقابية لإلزام الشركات بالالتزام الكامل للأنظمة والتشريعات.
- الاهتمام بتدريب وتعليم معدي القوائم المالية في الشركات على إعداد التقارير المالية وفقاً لمعايير المحاسبة والتقارير المالي الدولية.

كما تعد هذه الدراسة خطوة نحو إجراء العديد من الدراسات والأبحاث المستقبلية؛ حيث يمكن إجراء دراسات مشابهة، مثل:

- إجراء دراسات مشابهة لهذه الدراسة على القطاع المالي؛ إذ إن اختلاف القطاعات وما يحكمها من قوانين وأنظمة وتعليمات قد يؤثر على ممارسات الشركات تجاه إدارة الأرباح.
- إجراء دراسات مستقبلية تتعلق بمدى تطبيق معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية عن طريق منح كل فقرة أهمية مختلفة عن الأخرى من خلال منح وزن نسبي لكل فقرة حسب أهميته، وقد يتطلب ذلك إعداد استبانة لبيان أهمية كل فقرة من الفقرات المكونة لمؤشر الإفصاح عن البيانات المالية في القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة والتقارير المالي الدولية، ومن ثم إعداد مؤشر الإفصاح عن البيانات المالية في القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة والتقارير المالي الدولية مرجح بهذه الأوزان.
- إجراء دراسات حول أثر التطبيق الإلزامي لمعايير المحاسبة والتقارير المالي الدولية على ممارسات إدارة الأرباح على الدول المحيطة بالأردن من أجل إجراء المقارنات بين نتائج هذه الدراسات وتوضيح أوجه التشابه والاختلاف في هذا المجال.
- إجراء دراسات في مجال التطبيق الإلزامي لمعايير المحاسبة والتقارير المالي الدولية من خلال التقارير المرحلية للشركات.
- دراسة ممارسات إدارة الأرباح من خلال إجراء مقابلات مع المهتمين في هذا المجال: المشرعين، والمستثمرين، والإدارة، من أجل زيادة فهم وتوعية أصحاب المصالح بهذا المجال، وعدم الاكتفاء بدراسة إدارة الأرباح من خلال الاستبانة ونماذج القياس.

نبذة عن المؤلف

نضال عمر عبد المعطي زلوم

قسم المحاسبة، كلية عمان، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن،
zalloum@bau.edu.jo, 00962777292826

د. زلوم أستاذ المحاسبة المشارك؛ عضو هيئة تدريس وباحث في جامعة البلقاء التطبيقية؛ نشر ما يزيد عن 23 بحثاً من الأبحاث العلمية في العديد من المجلات الإقليمية والدولية وشارك في العديد من المؤتمرات المحلية والدولية؛ أشرف وناقش على ما يزيد عن 20 طالباً من طلبة الماجستير والدكتوراه في غير جامعة؛ كما أنه له جهود بحثية في المحاسبة المالية، ومعايير المحاسبة الدولية، والنظرية المحاسبية.

المراجع

أبو زر، عفاف. (2010). ممارسات المحاسبة الإبداعية وعلاقتها بجودة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية. *مجلة الفكر المحاسبي، بدون رقم مجلد (2)، 195-214*.

أبو عجيلة، عماد محمد، وحمدان، علام. (2009). أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح "دليل من الأردن". في: *الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20-21/10/2009*.

أبو نصار، محمد وحמידات، جمعة. (2013). *معايير المحاسبة والتقارير المالي الدولية، الطبعة الثالثة*. عمان، الأردن: دار وائل للنشر.

أحمد، سامح. (2011). التحفظ المحاسبي وجوده قياس الأرباح: دراسة تطبيقية

- securities laws? *Journal of Finance*. **61**(1), 1–32.
- Lee, P. (2006). The big bath hypothesis: Accruals management in response to dividend reduction and omission. *International Journal of Management*. **23**(2), 281–8.
- Leuz, C., Nanda, D. and Wysocki, P. (2003). Earnings management and investor protection: An international comparison. *Journal of Financial Economics*. **69**(3), 505–27.
- Leventis, S., Dimitropoulos, P. and Anandarajan, A. (2011). Loan loss provisions, earnings management and capital management under IFRS: The case of EU commercial banks. *Journal of Financial Services Research*. **40**(1–2), 103–22.
- Magrath, L. and Weld, L. (2002). Abusive earnings management and early warning signs. *The CPA Journal*. **72**(8), 50–3.
- Marra A., Mazzola, B. and Prencipe, A. (2011). Board monitoring and earnings management pre- and post-IFRS. *The International Journal of Accounting*. **46**(2), 205–30.
- Mir, A. and Seboui, S. (2006). Corporate governance and earnings management and the relationship between economic value added and created shareholder value. *Journal of Asset Management*. **7**(3), 242–54.
- Mulford, C. and Comiskey, E. (2002). *The Financial Numbers Game: Detecting Creative Accounting Practices*. NY, NY: John Wiley & Sons, Inc.
- Omar, B. and Simon, J. (2011). Corporate aggregate disclosure practices in Jordan. *Advances in Accounting*. **27**(1), 166–86.
- Ramalingegowda, S., Wand, C. and Yu, Y. (2013). The role of financial reporting quality in mitigating the constraining effect of dividend policy on investment decisions. *The Accounting Review*. **88**(3), 1007–39.
- Riahi, Y. and Ben Arab, M. (2011). Disclosure frequency and earnings management: An analysis in the Tunisian context. *Journal of Accounting and Taxation*. **3**(3), 47–59.
- Rudra, T. and Bhattacharjee, D. (2012). Does IFRs influence earnings management? Evidence from India. *Journal of Management Research*. **4**(1), 1–13.
- Shetewy, A.M. (2009). Dirasat tatbiqia lithalil tathir aleawamil alaiqtisadia alaa mumarasat edarat al'arbah bialsharikat almisria 'Empirical study for analyzing the impact of economic factors on earnings management practices in Egyptian companies'. *The Scientific Journal of the Trade and Finance*. **n/a**(1), 113–80. [in Arabic]
- Tendeloo, B. and Vanstraelen, A. (2005). Earnings management under German GAAP versus IFRS. *European Accounting Review*. **14**(1), 155–80.
- Tsipouridou, M. and Spathis, C. (2012). Earnings management and the role of auditors in an unusual IFRS context: The case of Greece. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*. **21**(1), 62–78.
- Wang, M. (2013). The study of accounting conservatism after the promulgation of new accounting standards for enterprises - based on the evidence in China's capital market. *International Business Research*. **6**(3), 183–91.
- Wang, Y. and Campbell, M. (a2012). Corporate governance, earnings management, and IFRS: Empirical evidence from Chinese domestically listed companies. *Advances in Accounting*. **28**(1), 189–92.
- Wang, Y. and Campbell, M. (b2012). Earnings management comparison: IFRS vs. China GAAP. *International Management Review*. **8**(1), 5–11.
- Watrin, C. and Ullmann, R. (2012). Improving earnings quality: The effect of reporting incentives and accounting standards. *Advances in Accounting*. **28**(1), 179–88.
- Zalloum, N. (2013). Al'iifsaah ean alaitizam bitatbiq alqawaeid al'iirshadiat alkhasat bihawkat alsharikat wa'athariha fi qimat alsharika "drrasa tatbiqiata alaa alsharikat alkhadamia almusahama almudraja fi aursat amman 'The compliance of corporate governance codes and its effect on company's value: The case of Jordan'. *IUG Journal of Economics and Business Studies*. **21**(2), 163–87. [in Arabic]
- Zalloum, O., Abu Zerr, A. and Al-Farah, A. (2013). Degree of disclosure and conservatism in the annual financial statements in service and industrial public shareholding companies listed in Amman stock exchange. *European Journal of Business and Management*. **5**(25), 27–39.
- Zeghal, D., Chtourou, S. and Sellami, Y. (2011). An analysis of the effect of mandatory adoption of IAS/IFRS on earnings management. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*. **20**(2), 61–72.
- Ball, R. (2006). International financial reporting standards IFRS: Pros and cons for investors. *Accounting and Business Research*. **36**(1), 5–27.
- Ball, R., Kothari, S. and Robin, A. (2000). The effect of international institutional factors on properties of accounting earnings. *Journal of Accounting and Economics*. **29**(1), 1–51.
- Ball, R., Robin, A. and Wu, J. (2003). Incentives versus standards: Properties of accounting income in four East Asian countries. *Journal of Accounting and Economics*. **361**(3), 235–70.
- Barth M., Landsman, W. and Lang, M. (2008). International accounting standards and accounting quality. *Journal of Accounting Research*. **46**(3), 467–98.
- Bartov, E. and Mohanram, P. (2004). Private information, earnings manipulations, and executive stock-option exercises. *The Accounting Review*. **79**(4), 889–920.
- Bartov, E., Givoly, D. and Hayn, C. (2002). The rewards to meeting or beating earnings expectations. *Journal of Accounting and Economics*. **33**(n/a), 173–204.
- Bergstresser, D. and Philippon, T. (2006). CEO incentives and earnings management. *Journal of Financial Economics*. **80**(n/a), 511–29.
- Cai, L., Rahman, A. and Courtenay, S. (2008). *The Effect of IFRS and its Enforcement on Earnings Management: An International Comparison*. Available at: <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.1473571> (accessed on 01/07/2020).
- Callao, S. and Jarne, J. (2010). Have IFRS affected earnings management in the European Union? *Accounting in Europe*. **7**(2), 159–89.
- Chou, D., Gombola, M. and Liu, F. (2006). Earnings management and stock performance of reverse leveraged buyouts. *Journal of Financial and Quantitative Analysis*. **41**(2), 407–38.
- Dao, T. (2005). Monitoring compliance with IFRS: Some insights from the French regulatory system. *Accounting in Europe*. **2**(1), 107–35.
- Daske, H., Hail, L., Leuz, C. and Verdi, R. (2008). Mandatory IFRS reporting around the world: Early evidence on the economic consequences. *Journal of Accounting Research*. **46**(5), 1085–142.
- Dechow P., Sloan R. and Sweeney A. (1995). Detecting earnings management. *The Accounting Review*. **70**(2), 193–225.
- Deegan, C. and Unerman, J. (2006). *Financial Accounting Theory*. Berkshire: McGraw-Hill.
- Fama, E. (1980). Agency problems and the theory of the firm. *Journal of Political Economy*. **88**(2), 288–307.
- Fama, E. and Jensen, M. (1983). Separation of ownership and control. *Journal of Law and Economics*. **26**(2), 301–25.
- Francis, J. and Wang, D. (2008). The joint effect of investor protection and big 4 audits on earnings quality around the world. *Contemporary Accounting Research*. **25**(1), 1–39.
- Graham, J., Harvey, C. and Rajgopal, S. (2005). The economic implications of corporate financial reporting. *Journal of Accounting and Economics*, **40**(1–3), 3–73.
- Hamdan, A. (2012). Aleawamil almuatharat fi iawdat al'arbah "diyl min alsharikat alsinaeiat al'urduniya 'Factors influencing the level of earnings quality: Evidence from the Jordanian industrial corporations'. *Journal of Islamic*. **20**(1), 265–301. [in Arabic]
- Hamdan, A., Mushtaha, S. and Awad, B. (2012). Dawr lijan altdaqiq fi aistimariyat alarbah kadali ala jawdtiha 'The role of audit committees in persisting earnings as evidence of earnings quality'. *Jordan Journal of Business Administration*. **8**(3), 409–33. [in Arabic]
- Healy, P. and Wahlen, J. (1999). A review of the earnings management literature and its implications for standard setting. *Accounting Horizons*. **13**(4), 365–83.
- Heflin, F., Kwon, S. and Wild, J. (2002). Accounting choices: Variation in managerial opportunism. *Journal of Business Finance & Accounting*, **29**(7/8), 1047–78.
- Hope, O., Jin, J. and Kang, T. (2005). Empirical evidence on jurisdictions that adopt IFRS. *Journal of International Accounting Research*. **5**(2), 1–20.
- Houque, M., Zijl, T., Dunstan, K. and Karim, A. (2012). The effect of IFRS adoption and investor protection on earnings quality around the world. *The International Journal of Accounting*. **47**(3), 333–55.
- Hunton, J., Libby, R. and Mazza, C. (2006). Financial reporting transparency and earnings management. *The Accounting Review*. **81**(1), 135–58.
- La Porta, R., Lopez-de-Silanes, F. and Shleifer, A. (2006). What works in